قضايا

عرض السياسي والدبلوماسي الفلسطيني ناصر القدوة، في مقالة له بعنوان «مرة أخرى.. الدولة الوطنية والثبات عليها هو الأساس»، رؤيته للبرنامج الفلسطيني، واختلافه مع رؤية الجسم السياسي الفلسطيني، ولا سيما مع رؤية قيادة منظمة التحرير والسلطة الوطنية. هنا الجزء الأول من مقال موسّع للكاتب حيّان جابر، يناقش فيه أفكار القدوة ويساجلها

رد على ناصر القدوة

مساجلة في تعويم حل الدولتين [2/1]

حيّان جابر

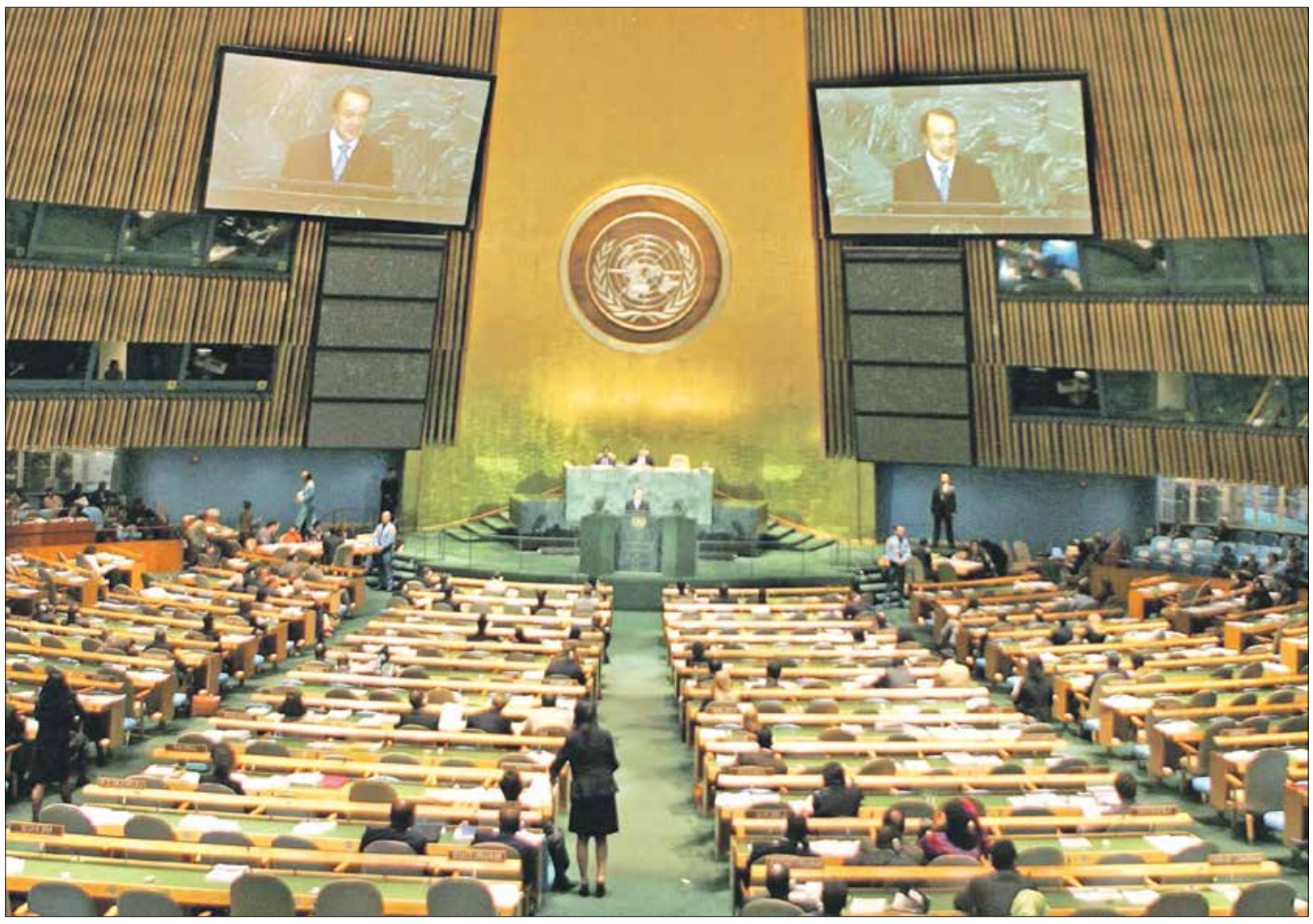

ناصر القدوة يلقي كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2005/9/16 (Getty)

عرض السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ناصر القدوة، في مقالة له بعنوان «مرة أخرى.. الدولة الوطنية والثبات عليها هو الأساس»، رؤيته للبرنامج الفلسطيني، واختلافه «وفق وصفه» مع رؤية الجسم السياسي الفلسطيني، ولا سيما مع رؤية قيادة منظمة التحرير والسلطة الوطنية. ويمكن الاطلاع على المقالة في صحيفة الاتحاد الإلكترونية، وموقع مسارات، شبكة الأخبار الفلسطينية، وعدة مواقع إلكترونية تابعة لحركة فتح. وقد عمل القدوة، في المقالة، على إثبات اختلافه مع السلطة، عبر جمل منمقة ومجتزأة، وعرض اختلافه مع دعاة تبني خيار الدولة الواحدة، من دون أن يكلف نفسه عناء البحث في تباينات هذا الطرح الذي حصره في طيفين وحيدين وأوحدين.

وبداية، يمكن الإشارة إلى أن ناصر القدوة، وربما حركة فتح والجسم السياسي الفلسطيني عموماً، باتوا يستشعرون مدى ضعف تأثيرهم في الوسط الشعبي الفلسطيني، وأدركوا ضعف رؤيتهم وحلولهم، فضلاً عن تلمسهم تنامي مشاعر اليأس والإحباط الشعبي من رؤيتهم واستراتيجيتهم التي راهنوا عليها طويلاً، الأمر الذي دفع القدوة، ومن قبله رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق سلام فياض، إلى نشر مقالات تتعلق بهذا الموضوع، تدعي الموضوعية والعقلانية السياسية. ولذا انطلقا من نقد «ظاهري» للخط السياسي الفلسطيني الرسمي، لكنهما فعلياً حاولا إعادة تعويمه بحلة جديدة مزركشة، لا تمس بجوهره الساقط. نشر المقالة على بعض المواقع (ربما جميعها) المحسوبة على حركة فتح، على الرغم من قدرة القدوة على نشرها في وسيلة إعلامية عربية أو فلسطينية أو دولية، يعود إلى هوية الشريحة الشعبية أو السياسية التي يحاول الرجل الوصول إليها، والمتمثلة في جمهور «فتح» من منتسبيها أو المقرّبين منها. فيما المناخ الشعبي الفلسطيني بات معنيا بالبحث عن مخرج وطني حقيقي. ويمكن تفنيد ما تضمنته مقالة القدوة من أخطاء وتسويفات مضللة بالحد الأدنى، من خلال ثلاثة عناوين عريضة:

تلاعب تاريخي

يستهل ناصر القدوة مقالته بسردٍ تاريخيٍّ سريع نسبيا لتاريخ القضية الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين، ومتضمنا عبارات عاطفية لاستثارة مشاعر القارئ ومحاكاة أهدافه الوطنية بطريقة مضللة، تحجب حقيقة المشروع السياسي المتضمن في النص، وتوحي بجذرية موقف القدوة، وتمسكه بجميع الثوابت والحقوق الفلسطينية، وإصراره على استعادة جميع الحقوق، بما فيها حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته الوطنية على كامل التراب الفلسطيني، كما كانت تطرحه حركة فتح ومنظمة التحرير وسائر فصائل العمل الوطني الفلسطيني في ستينيات القرن المنصرم. وهو ما لن تجد له أي إشارة تذكر لاحقاً، بل على العكس، سوف يجد القارئ، إن تحرّر من هيمنة البدايات العاطفية، أن كل ما يسعى القدوة إلى ترويجه هو إحياء حل الدولتين بعد إضافة بعض الرتوش التفصيلية والظاهرية.

ثم يقفز القدوة عن واحدة من أهم مراحل العمل الوطني الفلسطيني وبناء الكيانية الفلسطينية بتعمد واضح ومفضوح، عندما سيطرت فصائل العمل الوطني على منظمة التحرير، وإعلان الميثاق الوطني، وممارسة الكفاح المسلح، فبغض النظر عن جميع القراءات الناقدة لهذه المرحلة، إلا أنها، وفق تقديرات جميع (أو غالبية) الباحثين والمحللين والسياسيين، ربما باستثناء القدوة، كانت العامل الرئيسي والمركزي في صناعة الكيانية والهوية الفلسطينية، وفي تجسيد الرواية الفلسطينية سياسيا، وفي فرض منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، إقليميا ودوليا.

كما لم يكتف القدوة بتجاهل هذه المرحلة، بل ذهب إلى نسبة إنجازاتها السياسية والمعنوية والثقافية للمرحلة التي تلتها، والتي أثارت خلافات عديدة حولها تاريخيا وحاضراً، والمتمثلة في تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وما تبعها، بقوله: «بدأ العمل على استعادة الكيانية الفلسطينية على الأرض، أولا في العام 1974 من خلال برنامج النقاط العشر أو برنامج إنشاء السلطة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من بلادنا، ولاحقاً في العام 1988 من خلال إعلان الاستقلال من قبل المجلس الوطني الفلسطيني ممارسة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير». أي لم نعد أمام انتقائية تاريخية تخدم حساباته ورؤيته السياسية القاصرة فقط، بل هناك تحريف واضح أيضا. حيث يعلم القدوة، كما نعلم جميعاً، أن برنامج النقاط العشر كان أول مظاهر تصدع الكيانية والبنية السياسية الفلسطينية، التي بنيت على الميثاق الوطني الأساسي، فهل نسي جبهة الرفض، وهل تناسى مئات الكتب والمقالات والتحليلات التي تعارض هذا الانحراف. بل ويتناسى أن برنامج النقاط العشر كان بداية تداعي تمثيل منظمة التحرير جميع الفئات والشرائح الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، وهو ما مهد الطريق إلى الانقسام الجغرافي والسياسي الفلسطيني الشعبي، قبل الفصائلي، فضلاً عن دوره في تمهيد الساحة للخط التنازلي والاستسلامي.

ومن ثم يستمر القدوة في تلاعبه التاريخي الموجه، بقوله «وبالفعل، استجابت أغلبية دول العالم للإعلان، واعترفت بدولة فلسطين على حدود 1967 على الرغم من كونها تحت الاحتلال». وقد يخيل، وفق هذه العبارة، أن عددا قليلا من الدول لم تعترف بالإعلان، ويتم تجسيده ميدانيا، وهو ما يتنافى مع المنطق والحقائق التاريخية، فقد اعترفت بالإعلان في حينه قرابة نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وغالبيتها اكتفت بهذا الاعتراف من دون أي خطوة سياسية أو إعلامية موازية، حتى على المستوى الدبلوماسي أو حتى الشكلي. كما لم نشهد من هذه الدول أو غالبيتها موقفا ناجزا وحاسما تجاه الدولة الصهيونية، كمقاطعتها دبلوماسيا وثقافيا ورياضيا، إذ استمرت كثير من هذه الدول في تعاملها شبه الطبيعي مع الدولة الصهيونية، سلطة أمر واقع على فلسطين، بغض النظر عن شرعيتها، وتم تجميد غالبية الخطوات التي تتبع الاعتراف بدولة فلسطين، بذريعة عدم اكتمال التسوية السياسية المعترف بها دولياً.

ويتابع القدوة عملية تشويه الوعي التاريخي، وهذه المرة بشأن ما تبع توقيع اتفاق أوسلو (إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل في 1993)، بقوله «لم يستمر العمل الإيجابي للتنفيذ طويلاً وتم اغتيال إسحق رابين، وبعد ذلك تم اغتيال ياسر عرفات، وقام اليمين الإسرائيلي المتطرّف بعكس نتائج أوسلو وتسريع الاستعمار الاستيطاني، ونجح في خلق حالة تسيطر فيها إسرائيل على كافة مناحي الحياة الفلسطينية ولا علاقة لها بالحكم الذاتي، إضافة إلى استمرارها طويلاً بعد السنوات الخمس المتفق عليها». إذاً يوحي القدوة بأن التفاوض ما بعد «أوسلو» كان ماضيا في مسار إحقاق الحق الفلسطيني بخطوات متسارعة، إلا أن إجراءات اليمين الصهيوني عرقلته! وهو ما يهمل الزمن والوقت والواقع، فمن ناحية عملية لم تحظ السلطة الوطنية بأي مظهر سلطوي حقيقي منذ يومها الأول، اقتصاديا وخدميا وماليا، كما لم تملك القدرة على بسط سلطتها السياسية على الفلسطينيين المقيمين في أراضيها أو المفترض عودتهم. بل حافظت الدولة الصهيونية على سيطرتها العملية على جميع القضايا والمسائل، بما فيها التحكم بحركة الفلسطينيين من مناطق السلطة وإليها وفي ما بينها، وتمددت المستوطنات القائمة وأنشئت أخرى جديدة. وجعلت من السلطة منذ يومها الأول حاجزاً أمنيا وإداريا يحول بين الدولة الصهيونية والفلسطينيين، حماية للأولى وتحريراً لها من مسؤولياتها المباشرة. وعليه، فشل اتفاق أوسلو منذ البداية، وها نحن نعيش ثمن رفض القيادة الفلسطينية الاعتراف بذلك.

ثم يحرف القدوة استطلاعات الرأي، فيقول «يدعي بعض هؤلاء أن موقف المواطنين الفلسطينيين قد تغير، خاصة الشباب منهم، من موقف مؤيد لحل الدولتين، لموقف مؤيد للدولة الواحدة. والخدعة هنا مزدوجة، أولا الخلط بين التسوية السياسية والتفاوض إلى الأبد من جهة، وبين الهوية الوطنية والدولة والوطنية من جانب آخر. الكثيرون فقدوا الثقة بما يسمى التسوية السياسية ولكنهم حتماً لم يغيروا موقفهم بشأن وجود دولة فلسطين والحقوق الوطنية الفلسطينية، ثانياً الدولة الواحدة بدون تعريف أو توضيح، يظهر الحديث وكأنه عن دولة ديمقراطية بحقوق متساوية للجميع وهو هدف أظنه أخلاقياً وحتى نبيلاً». يثبت القدوة مرة أخرى قدرته البارعة على التلاعب بالحقائق، وكيفية ترتيبها بما يخدم وجهة نظره.

نعم لا تظهر غالبية استطلاعات الرأي تزايداً كبيرا في عدد الفلسطينيين المؤيدين لخيار الدولة الواحدة، وبالتحديد لخيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، وبتحديد أكبر لدولة إسرائيل ثنائية القومية على كامل التراب الوطني الفلسطيني. بينما أثبتت الاستطلاعات التي عاينها كاتب هذه السطور، بالحد الأدنى، انهيار حل الدولتين وخيار الدولتين. تظهر الاستطلاعات أن مؤيدي حل الدولتين وحل الدولة الواحدة ثنائية القومية ومؤيدي كونفدرالية مع الأردن متقاربون جداً في النسب، وتراوح نسبة تأييد كل من هذه الخيارات بحدود 9% إلى 14% من عينة الأشخاص المستطلعة آراؤهم فقط، في حين تبلغ نسبة مؤيدي استعادة كامل فلسطين التاريخية للفلسطينيين أكثر من 64% منهم، وهو بالمناسبة من أشكال خيار دولة فلسطين الواحدة. (الأرقام مأخوذة من استطلاع المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي في الضفة). أي يظهر الاستطلاع نفور الغالبية الفلسطينية من حل الدولتين، والتي تصل إلى حدود 85% في الضفة و70% في غزة، وإن اعتبرنا أن خيار الكونفدرالية مع الأردن يعبر، بشكل أو بآخر، عن خيار الدولتين، تصبح نسبة رافضي هذا الخيار قرابة الـ75% في الضفة و65% في غزة، هل هناك استطلاع أوضح من ذلك؟ أما عن برنامج الدولة الواحدة، فواضح أن الاستطلاع يبرز محدودية مؤيدي هذا الخيار في حالة واحدة، إن لم تكن الدولة الواحدة فلسطينية بالضرورة. ومنها ننطلق نحو التفنيد الأخير في هذه الفقرة التاريخية، عبر تفنيد عبارة ذات مدلولات مزدوجة، سياسية وتاريخية. لذا قد تكون خير ختام لهذه الفقرة ومقدمة حسنة للفقرة التالية، والمتمثلة بقوله «لا يجوز التلاعب بالبرنامج الوطني أو تقويضه بمقولات وحجج أخرى، وإن تغييره له طريقته ويشترط إجماعاً وطنياً أو ما يقاربه». وهنا يبدو أن ناصر القدوة يتناسى أن حركته السياسية، فتح، هي التي تلاعبت بالبرنامج الوطني الفلسطيني، عندما فرضت برنامج النقاط العشر، من دون أي اكتراث برأي الشعب الفلسطيني، مستندة إلى هيمنتها التمثيلية داخل دوائر منظمة التحرير ومؤسساتها، ومتجاهله أنها مؤسسات ودوائر غير منتخبة، شكلت وفق نظام محاصصة فصائلية ما زال ساري المفعول. وبالتالي، لم يُدعم تغيير البرنامج الوطني الفلسطيني المذكور بشرعية شعبية واضحة عبر الاستفتاء أو أي شكل ديمقراطي آخر. ولم يحظ بإجماع بين الفصائل والقوى السياسية الفاعلة داخل المنظمة وخارجها، بل أدى إلى تشكيل جبهة الرفض، ردا ورفضا واضحا وحاسما عليه. ثم من قال إن المطلوب اليوم هو تغيير البرنامج الوطني، من دون أن يحظى التغيير بشرعية شعبية ووطنية. ومن أين جاء القدوة بهذا الادعاء المضلل، إذ تدعو غالبية الأصوات الداعية إلى تغيير البرنامج الوطني الفلسطيني، في الوقت نفسه، إلى إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني، وإعادة تشييده على أسس تمثيلية ديمقراطية، تشمل جميع مكونات الشعب الفلسطيني وتجمّعاته داخل الوطن وخارجه، كمقدمة ضرورية لإقرار برنامج وطني يمثل الفلسطينيين جميعا، أو على الأقل يمثّل غالبيتهم العظمى.

(كاتب فلسطيني)

> نقد القدوة «ظاهري» للخط السياسي الفلسطيني الرسمي، لكنه فعلياً محاولة لإعادة تعويمه بحلة جديدة مزركشة
>
> أثبتت الاستطلاعات، بالحد الأدنى، انهيار حل الدولتين وخيار الدولتين
>
> يتناسى القدوة أن «فتح» هي التي تلاعبت بالبرنامج الوطني الفلسطيني، عندما فرضت برنامج النقاط العشر

ما المطلوب اليوم؟

من قال إنّ المطلوب اليوم فلسطينيا هو تغيير البرنامج الوطني، من دون أن يحظى التغيير بشرعية شعبية ووطنية. ومن أين جاء القدوة بهذا الادّعاء المضلّل، إذ تدعو غالبية الأصوات الداعية إلى تغيير البرنامج الوطني الفلسطيني، في الوقت نفسه، إلى إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني، وإعادة تشييده على أسس تمثيلية ديمقراطية، تشمل جميع مكونات الشعب الفلسطيني وتجمّعاته داخل الوطن وخارجه، كمقدمة ضرورية لإقرار برنامج وطني يمثل الفلسطينيين جميعا، أو على الأقل يمثّل غالبيتهم العظمى.